دور الإعلام في التحول الديمقراطي نحوى مقاربة لفهم إشكالية بناء الدولة

د: زكرياء بن صغير
جامعة محمد خيضر بسكرة
zakaria551@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام : 2020-06-01؛ تاريخ المراجعة : 2020-07-23؛ تاريخ القبول : 2020-09-15

ملخص :

يعد الإعلام من أهم العلامات المميزة للثورة الديمقراطية التي يشهدها العالم اليوم كما أنه يؤثر في كل تفاصليها الحيوية فعلية التأثير هذه تتم على المستوى السياسي وصولا إلى صناع القرار في عملية الانتقال من نظام إلى آخر، لذلك تركز هذه الورقة البحثية على دور وسائل الإعلام في بناء التحول الديمقراطي من خلال عرض الميكانيزمات التي تتم بها عملية التحول الديمقراطي والدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي عبر الموجات الأربع التي اجتاحت العالم، وهي عبارة عن تطور تاريخي للديمقراطية وانتقال للسلطة من النظم الشمولية إلى نظم أكثر ديمقراطية عبر وسائل الإعلام.

الكلمات المفتاح: الديمقراطية، التحول الديمقراطي، الاتصال السياسي، صناعة القرار.

Abstract:

The media is one of the most important signals of the democratic revolution nowadays, It also affects all its strength pillars and this process is occurredfrom the political level to the decision makers in the process of transition from one system to another.Therefore, this paper focuses on the role of the media in building democratic transformation by showing the mechanisms of democratic transformation and the role played by media in democratic transformation through the four waves that widespread the world which is a historical development of democracy and a transition of authority from Inclusiveness system to more democratic systems through the media.

Keywords : media, Democracy, democratic transformation, politicalcommunication, decision making

I- تمهيد:

" ربما لا تقرر لنا وسائل الاعلام الأمور التي نفكر فيها، ولكنها نجحت نجاحا مذهلا في توجيهنا نحو الموضوعات التي نفكر فيها ".

من خلال هذه المقولة نلاحظ أن المعلومات في حد ذاتها ليست سلطة، ولكنها أداة مساعدة لأولئك الذين يمسكون بزمام السلطة، وكثيرا ما تكون المنبع الرئيسي ومصدر التشريع بالنسبة إليهم، فمهام الحكم تتطلب درجة كبيرة من المعلومات الحديثة، كما تتطلب وجود جماهير واعية على الأقل في النظم الديمقراطية، قادرة على تقويم ما تقوله الحكومات لمواطنيها[1]، وتؤدي وسائل الاعلام دورا رئيسيا في إثارة نقاط محددة تتعلق بالنظام السياسي ومدى قدرته على تحقيق الديمقراطية التي تطمح إليها الجماهير، إذن فهي بذلك تعمل على توجيه السلطة نحو جملة من القضايا السياسية في إشارة لآليات التحول الديمقراطي وما تحققه من تقدم في النظام السياسي، مما يعكس التوجه العام للدولة ومدى تطبيقها للحرية في جميع جوانب الحياة.

لذلك أصبح الاعلام من أهم العلامات المميزة للثورة الديمقراطية التي يشهدها العالم اليوم، وأصبحت وسائل الاعلام واحدة من أقوى الوسائل لتشكيل المجتمع والتأثير في صناع القرار من أجل إحداث التحول الديمقراطي الذي ينشده

[1] دفيد مورجان، ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة بالعالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص 117

المجتمع، وهذا من خلال نقل الأفكار وتوصيلها ليتحقق من ورائها سلوك محدد أو استجابة معينة، ويكون العمل الإعلامي ناجحا إذا تحقق السلوك أو تحققت الاستجابة على النحو المأمول أو المتوقع من وراء عملية نقل الأفكار والمعلومات [2].

وعملية التأثير هذه تتم على المستوى السياسي وصولا إلى صناع القرار في عملية الانتقال من نظام إلى آخر أكثر حرية وديمقراطية من سابقه، هذا الانتقال الذي يصطلح عليه بالتحول الديمقراطي، نحاول معالجة الإشكالية التالية إلى أي مدى يلعب الإعلام دورا في التحول الديمقراطي من أجل فهم أسس بناء الدولة؟

ا.1- ماهية التحول الديمقراطي : لذلك وقبل التعرض لدور الإعلام نحاول أن نتعرف على التحول الديمقراطي وماهيته.

إن قضية الثقافة الديمقراطية تركز الاهتمام على العلاقة بين أداء الحكومات الديمقراطية الجديدة ومدى فعاليتها وبين شرعيتها، وبعبارة أخرى هي مدى إيمان النخب والجماهير بقيمة النظام الديمقراطي [3].

يكاد يجمع الباحثون على أن عملية التحول الديمقراطي بأنها تعني الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية إلى نظم ديمقراطية [4]، ويعني هذا تطبيق عدة سياسات تؤكد هذا التحول أهمها: استقلال القضاء، التعددية السياسية والحزبية، واحترام حقوق الإنسان، وحرية الإعلام.

وبذلك نستطيع الوصول إلى حكم ديمقراطي وفق أسسه الدستورية والقانونية والفكرية القائمة على المرتكزات التالية [5]:

- بيئة ثقافية اجتماعية تؤمن بأن الحرية حق أساسي من حقوق الانسان لا يحق إهداره، أو الانتقاص منها وانتهاكها، تبدأ من المنزل والمدرسة وتتضح في مؤسسات المجتمع.
- بناء قانوني سليم يكرس الحريات ويحمي الحقوق بعدالة وتوازن ومساواة بين الجميع دون تمييز بسبب المنصب أو المهنة أو العرق أو الدين أو الجنس.
- نظام قضائي عادل مستقل نزيه يقوم على تطبيق القانون على الجميع دون تدخل حكومي أو ضغط خارجي أو انحياز ذاتي.
- إيمان عام بحق جميع المواطنين في تمثيلهم واشراكهم والتعبير عنهم في إدارة شؤون الدولة واقتسام ثرواتها ووضع سياساتها المختلفة وتداول السلطة بين أبنائها.
- آلية محددة للتمثيل الحر عبر ضمان انتخابات نزيهة انطلاقا من البلدية إلى الولاية إلى البرلمان وصولا إلى أعلى هرم في السلطة (رئيس الجمهورية) تحترم أصوات الناخبين واختياراتهم دون تزييف أو تزوير.
- فصل كامل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية ضمانا لنزاهة الحكم في ظل مساءلة ومحاسبة صريحة ترسيخا لدولة المؤسسات وحكم القانون.
- إعلام حر ومؤسسات إعلامية مستقلة تقود الرأي العام وتعبر عن المجتمع الديمقراطي وتمارس المحاسبة والمراقبة والمساءلة العلنية باسم الرأي العام.
- تنمية إنسانية شاملة وموصولة تحقق العدالة الاجتماعية وتساهم في تطوير الاقتصاد والسياسة على أساس متوازن.

وعلى هذا الأساس يمكننا القول إن التحول الديمقراطي لا يتحقق إلا بتطور ديمقراطي شامل يقوم على إصلاح دستوري قانوني، يلغي موروثات التشريعات الاستبدادية المعوقة لا طلاق الحريات الأساسية، وعلى رأسها حرية الاعلام، التي شهدت تغييرا جذريا في المفهوم ليس بفضل المتغيرات السياسية والإيديولوجية والفكرية ولكن بفضل اندلاع ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال خلال العقود الثلاثة الأخيرة لتكملة ثلاثية التقدم في القرن العشرين، ثورة العلم وثورة الديمقراطية، وثورة المعلومات والإعلام والاتصال.

---

[2] د: أحمد خشاب وأحمد النكلاوي، المدخل السوسيولوجي للإعلام، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1974، ص 1985

[3] صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، الكويت، سنة 1993 ص 345

[4] د: محمد صفي الدين، التحول الديمقراطي في مصر، ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي، نحو رؤية عربية، المركز العالمي للدراسات والأبحاث الكتاب الأخضر طرابلس ليبيا، ص 01

[5] صلاح الدين حافظ، حرية الصحافة والاصلاح الديمقراطي، مجلة الدراسات الاعلامية، العدد 114، مارس 2004، ص 48 –49.

ا.2- حرية الإعلام : يدرك المنظرون السياسيون وعلماء الإعلام الشروط المسبقة لقيام حكم ديمقراطي، والحفاظ عليه، وهي حرية التعبير للأفراد والجماعات، ومن خلال إذاعة ونشر هذه الرؤى يستطيع المواطنون أن يختاروا الأفضل وتتحقق بذلك الديمقراطية ويتقدم المجتمع [6].

لذلك تعد حرية الإعلام والديمقراطية وجهان لعملة واحدة فإننا لا نستطيع أن نتكلم عن نظام ديمقراطي بدون منظومة إعلامية قوية وفعالة ومشاركة في الحياة السياسية وعملية اتخاذ القرار، وأهم العراقيل التي تقف حاجزا أمام حرية الإعلام في معظم الدول العربية والدول النامية القوانين الجائرة والصارمة التي تحد من إبداع الاعلامي ومن عطائه [7].

إن النظام السياسي الذي يحرم قطاعا كبيرا من مجتمعه من المشاركة في التصويت لا يعد نظاما ديمقراطيا وكذلك لا يعد نظاما ديمقراطيا الذي يفرض شتى أنواع الرقابة والعقوبات على وسائل الاعلام بحجة الحفاظ على النظام العام، فحرية وسائل الاعلام هي المقياس الذي نقيس به حقيقة الديمقراطية في أي دولة كانت، لذلك غيابها هو غياب للديمقراطية وحضورها بقوة هو حضور للديمقراطية الحقيقية.

ويتبين من واقع الخبرة في بلدان عديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أن حرية وسائل الإعلام لا تزال هي حجر الزاوية في التجديد الديمقراطي، لكن من الضروري فهم اتجاه ما يحدث وما يحد من تغيرات، لجعل العلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة هي علاقة تأثير وتأثر. لذلك تعد حرية الاعلام مؤشرا أساسيا في التقدم نحو مجتمع ديمقراطي، ولا يستقيم هذا المفهوم بدون الأخذ بالقيم والمبادئ الأساسية للديمقراطية، وتسجل المواثيق والعهود العالمية لحقوق الانسان هذه المبادئ والضمانات الأساسية لممارستها في الواقع،[8] لأن الدولة الديمقراطية تمتاز بأنها لا تبث بذاتها آراء أو تتحيز لآراء، فقد تملك الدولة بعض وسائل الإعلام (كما هو موجود عندنا) ولكن لا تديرها بقصد إتاحة الفرصة لكل الآراء للتعبير عن نفسها وهذا ما تفعله محطات الاذاعة والتلفزيون العامة في بريطانيا وبدرجة أقل في بعض الأقطار الأوربية والولايات المتحدة، فالمواثيق والمعاهدات الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذى أقرته الأمم المتحدة في ديسمبر 1948 يشير في المادة التاسعة عشر" لكل شخص الحق في حرية الرأي و التعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية"[9].

والملاحظ أن حرية الاعلام تعد معيارا للديمقراطية وهو ما يحدد درجة الاختلافات في الديمقراطية بين دول العالم (الولايات المتحدة والسويد وفرنسا واليابان) أوبين التفاوت في درجة الشمولية في الدول غير الديمقراطية [10] مما يدفع بالعديد من الدول السائرة في طريق التحول الديمقراطي إلى أخذ الحذر في تعاملها مع وسائل الاعلام في محاولة منها كسب ثقة وتأييد القائم بالاتصال في النظام الإعلامي.

إن وسائل الإعلام تعد من أهم العوامل المؤثرة في المجتمعات الحديثة، وأن أقرب الوسائل وصولا إلى المواطنين الصحف والراديو والتلفزيون، ويمكن لهذه المصادر أن تقوم بدور تعليمي محتمل، إن الحكومات الشمولية الاستبدادية تتفهم هذه الحقيقة جيدا وتبذل قصارى جهدها لغرض سيطرتها ورقابتها على الإعلام.

الا أن وسائل الاعلام في المجتمعات الديمقراطية تعمل بحرية تامة وتقوم بتغطية القضايا الهامة في المجالات السياسية وغير السياسية وتمثل دور المراقب والممارس على تصرفات الحكومة والأجهزة التابعة لها.

---

6 دوريس جرابر،، دينيس ماكويل، بيبا نوريس، سياسة الأخبار و أخبار السياسة، ترجمة زين نجاتي، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004، ص 269

7 د: مجمد قيراط، الاعلام والمجتمع الرهانات والتحديات، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الامارات العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص 311

8 د: محمد السيد سعيد، حرية الصحافة والتحول الديمقراطي، مجلة الدراسات الاعلامية، العدد 114، مارس 2004، ص 74

9 د: محمد عبد القادر حاتم، ديمقراطية الاعلام والاتصال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص143

10 صامويل هانتنجتون، مرجع سابق، ص 70

وجدلية حرية الاعلام والديمقراطية تكمن أساسا في أن هذه الأخيرة تقوم أساسا على الاتصال السياسي وحرية التعبير والفكر وهذه الأمور لا تتحقق إلا بوجود إعلام يراقب وينتقد ويكشف ويستقصي، فالأطراف الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية بحاجة إلى وسائط إعلامية ومنابر للمعارضة والاختلاف في الرأي، والتعبير عن وجهات النظر المختلفة، إن أي تراجع في حرية الاعلام يعني تراجع في الديمقراطية وتاريخ حرية الاعلام في العالم يؤكد فكرة التأثير المتبادل بين الديمقراطية والإعلام، فالأنظمة السياسية الدكتاتورية أو السلطوية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحلم بإعلام حر وقوي، ونفس الشيء يمكننا قوله عن تلك الأنظمة التي لا تؤمن بالتعددية الحزبية وبحرية الرأي والتعبير فإعلام هذه الانظمة يكون دائما أحاديا يخدم من يشرف عليه ويموله ويسيطر عليه[11].

II - وسائل الإعلام وقدرة التأثير السياسي: إن وسائل الإعلام على المحيط السياسي تقوم بدور حارس البوابة أو الناقل للأفكار والقضايا ذات الصفة الشرعية، فهي تعمل على تدعيم الآراء والقيم والأفكار البناءة وفي نفس الوقت تعمل على إقصاء الأفكار التي تعوق مسيرة التحول الديمقراطي [12].

فوسائل الإعلام هي انعكاس للبيئة السياسية أي مرآة عاكسة للأحداث والصراعات والتفاعلات المحلية والإقليمية والدولية على الصعيد السياسي (فالبيئة السياسية تبنى من قبل وسائل الإعلام)، لذلك تعد قوة تستطيع أن تؤثر في المسار الديمقراطي، من خلال محاولات الإقناع المتتالية من أجل التحول وتغيير الاتجاهات البارزة التي تسعى وسائل الإعلام لتحقيقها وتعمل جاهدة للوصول إليها، مما سبق يتضح أن قدرة وسائل الإعلام على مخاطبة القادة والمسؤولين وصناع القرار يجعل هذه الأخيرة تؤثر في أي تحول محتمل على مستوى دواليب السلطة.

فالملاحظ أن التوسع الهائل في الاتصالات العالمية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وخاصة تغطية العالم بشبكة من الأقمار الصناعية في السبعينات، كانت الحكومات لا تزال تستطيع السيطرة على وسائل الإعلام المحلية وأحيانا استبعاد قدرة مواطنيها على استقبال رسائل ما كانت تشاء لهم أن يستقبلوها، إلا أن المصاعب والتكاليف قد ازدادت بدرجة كبيرة، وجاءت أجهزة الإذاعة ذات الموجات القصيرة والتلفزيون الذي يتلقى مادته من الأقمار الصناعية، مما زاد من صعوبة حجب الحكومات الشمولية للمعلومات عن شعوبها في ما يتعلق بنضال الشعوب الأخرى، وإطاحتهم بالنظم الشمولية، ويعود الفضل إلى تأثير الاتصالات العالمية ووسائل الإعلام في تحول صورة الثورة الديموقراطية العالمية في منتصف الثمانينيات إلى واقع في أذهان القادة السياسيين والمثقفين في معظم دول العالم[13].

إن لوسائل الإعلام العالمية الدور الكبير في نقل النموذج الأمريكي في التحول الديمقراطي ففي جهانسبورج مثلا أعيد طبع الكتب الأمريكية التي تتناول النظام الأمريكي الديمقراطي، فكان لهذا النظام الجاذبية لأنه كان يرمز إلى الحرية والقوة والنجاح آنذاك.

II- دور وسائل الاعلام في بناء التحول الديمقراطي: لقد تشكل في بنما سنة 1987 " مركز الديمقراطية" للعمل على استعادة الديمقراطية ويتولى هذا المركز تنظيم عدد من البرامج الممتازة التي تدعم دور وسائل الاعلام في الأغراض التعليمية الدافعة نحو التحول الديمقراطي، ويقوم هذا المركز بالتنسيق مع ثلاثة محطات تلفزيونية تجارية بإنتاج سلسلة من الإعلانات التي تستغرق 20 ثانية للإعلان عن أهداف والاشادة بأهمية الرسائل التعليمية المتعلقة بالديمقراطية [14].

وقد قام المركز بحملة إعلانية مماثلة عبر شبكات الاذاعة وبالأشراف على برنامج إذاعي أسبوعي يستغرق ساعة كاملة ويتناول القضايا المتعلقة بتشجيع القيم الديمقراطية، وتتراوح هذه البرامج بين المواد الثقافية وعلاقتها بالديمقراطية إلى تنمية المجتمع والتعليم الديمقراطي.

---

[11] د: محمد قيراط، مرجع سابق، ص 312

[12] د: عزيزة عبده، الإعلام والسياسة والرأي العام دراسة في ترتيب الأولويات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 72

[13] د: محمد عبد القادر حاتم، مرجع سابق، ص 136

[14] صامويل هانتنجتون، مرجع سابق، ص 170

كما لعب الاعلام دورا كبيرا وذلك سنة 1974 بالبرتغال حين قامت الاذاعة ببث أغنية البحر وكان هذا البث بداية الانطلاق للانقلاب العسكري بلشبونة، وكانت هذه بداية الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في العالم الحديث أعطت إشارتها إحدى أهم الوسائل الاعلامية تأثيرا وأوسعها انتشارا.

وإذا كان من الضروري أن نميز بين موقع الاعلام على خريطة العالم السياسية وبين دوره في توجيه سياسات العالم ودولها نحو التحول الديمقراطي فإن علينا أن نشير تفصيلا إلى أدوار ووظائف الاعلام وذلك على النحو التالي:

أولا: في ظل التطور الذي شهدته وسائل الاعلام أصبح الاعلام هو الموجه الرئيسي لسياسات العالم حيث أن صناع القرار يؤثرون ويتأثرون بما تنشره وسائل الاعلام حول موضوعات محلية وإقليمية وعالمية مما يجعلهم يغيرون من سلوكهم اتجاه العديد من القضايا.

ثانيا: يقوم الإعلام الحر بدور أساسي في الترويج للتحول الديمقراطي من خلال البث المباشر والحي للعديد من نماذج ديمقراطيات العالم وهذا فيه رسائل ضمنية للقادة وبقية الجماهير من أجل التغيير والانتقال إلى الأحسن في ظل نظام ديمقراطي يؤمن بالحرية.

ثالثا: تقوم وسائل الإعلام العالمية باستقطاب النخب المثقفة للترويج لفكرة التحول الديمقراطي في بعض دول العالم وخاصة تلك التي لم تنتقل بعد إلى الديمقراطية الحقيقية وذلك عبر الحوارات التلفزيونية والمقالات الصحفية والمؤتمرات والندوات حيث يتم تكثيف جهودهم من أجل إعادة تشكيل الرأي العام لمساندة موجات التحول الديمقراطي الحاصلة في مختلف دول العالم.

رابعا: تشير الدراسات إلى تزايد أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام في المجال السياسي ويتجلى ذلك في توظيف وسائل الاعلام الدولية والمحلية ليتم من خلالها ترويج القيم السياسية الاجتماعية والثقافية الغربية ونشرها في دول الجنوب، وهذا ما حدث بالفعل في عملية الاصلاحات الأخيرة في الشرق الأوسط حيث أصبحت الكثير من الحكومات في إحراج أمام شعوبها.

خامسا: كما تشير الدراسات من جهة أخرى إلى استفادة التحول الديمقراطي في بعض الدول من استمرار النظام الإعلامي العالمي الراهن الذي يتسم بالخلل وأوجه التفاوت سواء على المستوى المحلي أو العالمي والتي تتمثل في الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع رسوخ الاتجاه الرأسي الأحادي للإعلام من الشمال إلى الجنوب.

سادسا: اكتسب تأثير وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي أهمية كبيرة حيث كانت التغطية الإعلامية في بعض الدول تدعم مطالب المعارضة من أجل حكومة أكثر شفافية، وذلك في محاولة منها لدفع عجلة الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية يتمتع فيها الفرد بحقوقه المدنية والسياسية.

سابعا: تأثرت عملية صياغة التحول الديمقراطي في العديد من الدول بوسائل الاعلام وما تنشره من أخبار وتحاليل لقدرتها على التغلغل داخل دواليب الحكم إلى حد يجعل من الصعب تفادي تسرب الأنباء قبل تنفيذ السياسات، وهذا ما يدفع برجال السياسة إلى التغير أحيانا والقبول بأمر الواقع أحيانا أخرى.

ثامنا: تقع بعض التأثيرات السياسية (التحول الديمقراطي) لوسائل الاعلام من خلال معلوماتها على الأفراد والتي قد تعدل أو لا تعدل الاتجاهات وهذه **بدورها** قد تعدل أو لا تعدل السلوك السياسي وهذا التأثير قد يتحقق من خلال أي عنصر من عناصر العملية الاتصالية المرسل والرسالة والوسيلة والمستقبل أو قد يتحقق من خلال سياق الاعلام أو التوقيت أو التتابع أو التكرار.

تاسعا: تتدخل وسائل الاعلام في عملية اتخاذ القرار في مراحل مختلفة، فهي تقدم لرجل السياسة المعلومات التي يبني على أساسها وجهة نظره، أو تقدم له المادة التي يريدها ليدعم وجهة نظره في عملية الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، وبالتالي اتخاذ القرار الصائب نحو هذا التوجه.

عاشرا: من الطبيعي أن وسائل الاعلام لا تعط نفس الاهتمام والتركيز لكل القضايا حيث تظهر فروق المعالجة الاعلامية من حيث الشكل والموضوع والتكرار والمساحة أو الزمن وعناصر الابراز المختلفة، وبناء على هذه المفارقة في التركيز تتشكل الأجندة الإعلامية [15]، بخصوص القضايا السياسية وعلى رأسها قرار التحول الديمقراطي.

الحادي عشر: إن تركيز وسائل الاعلام على قضايا سياسية لها علاقة بالتحول الديمقراطي يؤدي إلى انتقال نفس التركيز إلى أصحاب القرار السياسي، بحيث تصبح أولويات اهتمام وسائل الإعلام هي ذاتها أولويات اهتمام السياسيين، أي أن وسائل الاعلام تدفع رجل السياسة في كثير من الأحيان إلى التكيف لإدراكه للقضايا وفق تكيف وسائل الإعلام وإدراكها لذات القضايا بشكل يحقق تناغما بين أجندة وسائل الاعلام وأجندة رجل السياسة.

نظرا لكل ذلك لعبت وسائل الإعلام دورا رائدا في الأحداث الخطيرة التي غيرت وجه أروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي من خلال وجود وسائل إعلام فائقة التطور ذات قدرة عظيمة على الاختراق والانتشار، حيث أصبح التلفزيون في دولة مثل الاتحاد السوفييتي سابقا ذي المساحة الشاسعة سلاحا قويا استطاع أن يحدث تحولا في مسار الدولة الشيوعية، كما كان لدى الصحفيين القدرة على التأثر على مسار التغيير الديمقراطي باستخدام وسائل الإعلام لتعزيز شرعيتهم وسلطتهم مع عامة الناس وفرض أنفسهم على السلطة كقوة مؤثرة وصانعة للقرار ومحددة للمسار المستقبلي للاتحاد[16].

في ضوء ما سبق يتضح لنا حقيقة الدور الذي يقوم به الإعلام، فالحقيقة أن النظام الإعلامي الراهن بكل ما يحويه من تفاوت وتحيز وعدم تكافؤ في توزيع موارد الاتصال والمعلومات يهدف إلى إبقاء الجمهور والرأي العام في حالة من التأهب القصوى من أجل التعاطي إيجابيا مع التحول الديمقراطي الذي قد يتوقع حدوثه في لحظة ما.

ومن أجل معرفة الميكانيزمات التي تتم بها عملية التحول الديمقراطي وتلعب فيها وسائل الإعلام الدور الكبير قمنا برسم مسار التحول الديمقراطي عبر الموجات الأربع التي اجتاحت العالم، وهي عبارة عن تطور تاريخي للديمقراطية وانتقال للسلطة من النظم الشمولية إلى نظم أكثر ديمقراطية، عبر وسائل الإعلام.

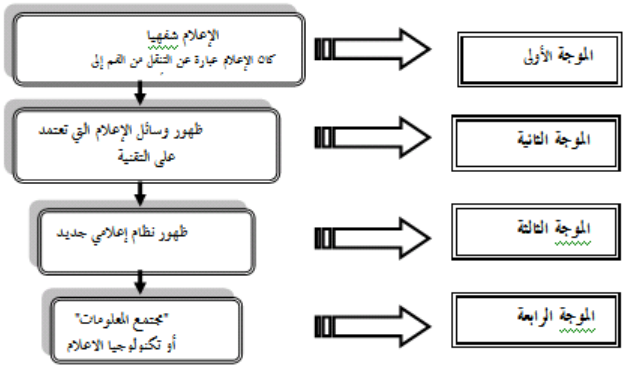

إن أفضل طريقة لفهم دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي هي وضعها في سياقها التاريخي ومحاولة التمييز كما قال توفلر بين "أربع " طرق للإعلام والاتصال مختلفة [17]، وما هو الأثر الذي تحدثه في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي.

الموجة الأولى: وكان الإعلام والاتصال فيها ينتقل عبر التجمعات المصغرة والحاشدة في مكان واحد، حيث يستطيع الحشد رفع رسالة إلى رئيسه والتأثير في قرارات السلطة ومحاولة دفعها إلى عملية الانتقال الفعلي من النظام الشمولي إلى نظام ديمقراطي.

---

[15] د: بسيوني حمادة، وسائل الاعلام والسياسة دراسة ترتيب الاولويات، دار نهضة الشرق، القاهرة، 1997، ص 97

[16] دوريس جرابر،، دينيس ماكويل، بيبا نوريس، مرجع سابق ، ص ص (55 – 57)

[17] الفين توفلر، تحول السلطة، ترجمة لبنى الريدى، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص 142

الموجة الثانيـــة: وفيها تم اختراع وسائل الإعلام الجماهيرية التي تعتمد على التقنية، وأصبحت الصحف والمجلات والأفلام والإذاعة والتلفزيون تلعب دورا سياسيا مؤثرا وواضعا لأجندة التحول الديمقراطي في العديد من الدول وخاصـــة الاتحـــاد السوفيتي سابقا وبعض دول جنوب شرق آسيا.

الموجة الثالثة: وفيها ظهر النظام الإعلامي الجديد الذي أعطى دفعة قوية للسلطة من أجل التغيير الشامل وذلك من خـــلال فتح الحدود الجغرافية للتبادل الحر للمعلومات وخاصة بين دول الشمال والجنوب، وهذا ما أكدته لجنة " شون مـــاك برايـــد "في حثها على حق شعوب العالم الثالث في الإعلام والاتصال مما يفتح المجال نحو تحول ديمقراطـــي، أساســـه اســـتيراد التجارب من دول الشمال ومحاولة تكييفها طبقا لخصوصيات دول الجنوب.

الموجة الرابعة: وفيها تطورت وسائل الإعلام والاتصال تطورا مذهلا خاصة في أواخر التسعينيات من هذا القرن حيـــث قدمت شبكات الانترنت خدمات لرجال السياسة وكذا للجمهور، وقد أوضحت الأبحاث التطبيقية والعلمية أن نسبة كبيرة مـــن مواطن الديمقراطيات الغربية أصبحت تقبل بشكل متزايد على المشاركة التي يمكن أن يتم إشباعها بشكل أفضل وأكثر رضا وذلك من خلال ما يعرف بالديمقراطية الالكترونية [18]، التي تفتح المجال أمام وسائل الإعلام الجديدة لتحدث نقلة نوعية في مسار التحول الديمقراطي.

IV- الإعلام وصناعة القرار السياسي : يرى دارسو وسائل الاتصال السياسي أن لوسائل الإعلام تأثيرا علـــى قـــرارات السياسية وذلك لسببين [19]:

الأول: أن وسائل الإعلام تؤثر على القرارات السياسية وذلك لأنها تنقل اتجاهات الرأي العام تجاه القضية المعنيـــة لتحقـــق مزيدا من الديمقراطية.

الثاني: أن صانع القرار يعتقد بأهمية هذه الوسائل حيث ينظر إليها كمقياس لرد فعل الجمهور اتجاه سياساته وقراراته.

إن وسائل الإعلام تشبه الضوء الذي يستهدي به صانعوا القرار السياسي في صياغة قراراتهم وترشيد ردود أفعالهم اتجاه المجريات والمواقف السياسية وخاصة عملية التحول الديمقراطي.

وعليه ومما سبق ذكره بشأن العلاقة بين وسائل الإعلام وصناعة القرار السياسي، نستطيع تحديد الأدوار التي تلعبها وسائل الإعلام في عملية صناعة القرار السياسي الخاص بالتحول والانتقال الديمقراطي [20].

1. إن دور الإعلام أيا كان شكله في التأثير على صناعة القرار يتناسب طردا مع حرية الإعلام.
2. يستطيع الإعلام أن يوجه أنظار صانعي القرارات السياسية إلى الديمقراطية، كما يساعدهم في تكوين رؤاهم وأفكارهم عن هذه الديمقراطية وبالتالي المساهمة في تشكيل القرار المتخذ بشأن التحول.
3. يعكس الإعلام في المجتمعات الديمقراطية، أثر الرأي العام على صانعي القرار بحيث يستجيبون في مـــواقفهم اتجـــاه تغيير أنماط الحكم.
4. تساعد وسائل الإعلام في نقل الأنباء وردود أفعالها بين مختلف أنحاء العالم ووحداته السياسية، بمـــا يمكـــن صـــانعي القرار من معرفة ما يجري بسرعة تتفوق على قنوات الاتصال الرسمية.

ومن جهة ثانية أصبحت وسائل الإعلام صانعة للرأي العام العالمي والمحلي، الذي يمثل أساس الســـلطة فـــي هـــذا القرن لاعتبار أن الرأي العام يلعب دورا استراتيجيا في المجتمعات الديمقراطية، وتزايدت أهميته في هـــذا العصـــر حيـــث أصبح يمثل المرجعية الأساسية في صناعة القرار وفي الفصل في كثير من القضايا الحساسة والمصيرية، إذن الرأي العـــام

---

[18] Kathrin silber and frank kufn، political action on the internet: the germen case ، paper presented to the ECRR joint sessions of workshops، Uppsala Sweden 13 – 18 april 2004

[19] د: عزيزة عبده، مرجع سابق، ص 163

[20] مرجع سابق، ص 165

هو الوجه الآخر للديمقراطية وحرية الإعلام حيث أنه يتفاعل ويتأثر ويؤثر في كل منهما، فالديمقراطية التي لا تعتمد على الرأي العام لا نستطيع أن نسميها ديمقراطية، وحرية الإعلام التي لا تشكل الرأي العام وتؤثر فيه لا نستطيع أن نقول أنها حرية إعلامية، والإعلام الحر الفعال هو الذي يزود الرأي العام بمختلف وجهات النظر والآراء والدراسات والتحاليل ويترك المجال واسعا أمامه لاختيار وتبني الرأي الصائب ووجهة النظر الصحيحة[21].

الخاتمة :

يعد الإعلام المرآة العاكس لأوضاع الدولة وهذا ما تم الكشف عنه من خلال الورقة البحثية حيث يلعب دورا في تحول الدولة من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، بما يقدمه الإعلام من مضامين تعكس طموحات المجتمع وما يصبوا إليه من حرية. وكانت أفضل طريقة لفهم دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي هي وضعها في سياقها التاريخي ومحاولة تحليل الموجات الأربعة تاريخيا، والكشف عن الأثر الإعلامي الذي تحدثه وسائل الإعلام في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي.

- **الإحالات والمراجع :**

1. دفيد مورجان، ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة بالعالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبو ظبي، 1998.
2. أحمد خشاب وأحمد النكلاوي، المدخل السوسيولوجي للإعلام، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1974.
3. صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، الكويت، سنة 1993.
4. محمد صفي الدين، التحول الديمقراطي في مصر، ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي، نحو رؤية عربية، المركز العالمي للدراسات والأبحاث الكتاب الأخضر طرابلس ليبيا.
5. صلاح الدين حافظ، حرية الصحافة والاصلاح الديمقراطي، مجلة الدراسات الاعلامية، العدد 114، مارس 2004.
6. دوريس جرابر،، دينيس ماكويل، بيبا نوريس، سياسة الأخبار وأخبار السياسة، ترجمة زين نجاتي، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004.
7. مجمد قيراط، الاعلام والمجتمع الرهانات والتحديات، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الامارات العربية، الطبعة الأولى، 2001.
8. محمد السيد سعيد، حرية الصحافة والتحول الديمقراطي، مجلة الدراسات الاعلامية، العدد 114، مارس 2004.
9. محمد عبد القادر حاتم، ديمقراطية الاعلام والاتصال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.
10. عزيزة عبده، الإعلام والسياسة والرأي العام دراسة في ترتيب الأولويات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
11. بسيوني حمادة، وسائل الاعلام والسياسة دراسة ترتيب الاولويات، دار نهضة الشرق، القاهرة، 1997.
12. الفين توفلر، تحول السلطة، ترجمة لبنى الريدى، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.

13. Kathrin silber and frank kufn، political action on the internet: the germen case ، paper presented to the ECRR joint sessions of workshops، Uppsala Sweden 13 – 18 april 2004

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

د: زكرياء بن صغير (2020)، **دور الإعلام في التحول الديمقراطي نحوى مقاربة لفهم إشكالية بناء الدولة** ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12(العدد 03)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص.ص 407-414

[21] د: محمد قيراط، مرجع سابق، ص 239